



مدى ادراك موظفي المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بأهمية البعد القانوني والبيئي للمسؤولية الاجتماعية –دراسة ميدانية وحدة المدينة-

أمينة صديقي

المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي

ديسمبر 2020 المجلد- 8 العدد.01

الصفحات 061 الى 072

E-ISSN 2676-2218

P-ISSN 2352-9660

المقال متوفر على الرابط التالي:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/583>

للاستشهاد بهذا المقال

صديقي أ، (2020)، " مدى ادراك موظفي المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بأهمية البعد القانوني والبيئي للمسؤولية الاجتماعية –دراسة ميدانية وحدة المدينة-"، *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي*، المجلد 8، العدد 01، ص.072-061.

مدى ادراك موظفي المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بأهمية البعد القانوني والبيئي للمسؤولية الاجتماعية -دراسة ميدانية وحدة المدينة-

The extent of awareness of the employees of the National Electricity and Gas Distribution Corporation, the legal and environmental dimension of social responsibility - case study Medea unit

أمينة صديقي

مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية جامعة البويرة، (الجزائر)

a.minaseddiki@univ-bouira.dz

تاريخ القبول: 2020/07/26.

تاريخ الارسال 16/07/2020.

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى اهتمام العاملين في المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز - وحدة المدينة- بالمسؤولية والاجتماعية ومدى ادراكهم لأهمية البعد القانوني والبيئي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الاستبيان من أجل جمع المعلومات وتحليلها وتوزيعه على فئة الإطارات البالغ عدده (74) عامل، بحيث تم توزيع (50) استبانة، وأشارت نتائج الدراسة إلى يدرك موظفي المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز لأهمية البعد القانوني والبيئي للمسؤولية الاجتماعية ووجود انسجام واضح وقلة التشتت بين إجابات أفراد العينة، وفي الأخير أوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة الادراك بضرورة تبني المسؤولية الاجتماعية في جميع المؤسسات بجميع أبعادها ليس فقط المدروسة في هذا البحث.

الكلمات الدالة: البعد القانوني، البعد البيئي، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تصنيف جال Q01.; M14

Abstract

This study aim to reveal the extent of interest of workers in the National enterprises for Electricity and Gas Distribution - the Medea Unit - with social responsibility and their awareness of the importance of the legal and environmental dimension of social responsibility in the enterprises, and to achieve the goals of the study, the questionnaire was relied on to collect information, analyze it and distribute it to the category of tires numbering (74) workers, so that (50) questionnaires were distributed, and the results of the study indicated that the staff of the National Electricity and Gas Distribution enterprises are aware of the importance of the legal and environmental dimension of social responsibility and the existence of a clear harmony and lack of dispersion between the answers of the sample members, and in the last study recommended the need to work to increase awareness of the need The adoption of social responsibility in all enterprises compiles all its dimensions not only studied in this research.

Key words: legal dimension, environmental dimension, enterprises social responsibility

JEL classification : M14; Q01.

أولاً: الإطار العام للدراسة

أصبح الحديث عن المسؤولية الاجتماعية محط اهتمام الكثير من الباحثين كما هو الحال في الدول المتقدمة، نظراً للدور الذي تلعبه في توطيد العلاقات بين مختلف القطاعات والمجتمع، فهي إحدى القنوات التي تدعم المصلحة العامة وهذا ما نجده من خلال المنتقيات والندوات والبحوث التي تهدف إلى تفعيل المسؤولية الاجتماعية، ومن هنا لا بد من تكريس ثقافة المسؤولية الاجتماعية بجميع أبعادها اقتصادية، قانونية، أخلاقية، بيئية وخيرية حتى يتمكن من تحقيق تنمية مستدامة للمجتمع. وتأتي دراستنا الحالية إلى التطرق إلى بعدين فقط من أبعاد المسؤولية الاجتماعية ألا وهي البعد القانوني والبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية ومدى ادراك الموظفين بأهمية تطبيقها في المؤسسة، ومما سبق ذكره تتمحور مشكلة الدراسة في: ما مدى ادراك موظفي الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بأهمية البعد القانوني والبيئي للمسؤولية الاجتماعية؟.

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية وهي: يدرك موظفي المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز لأهمية البعد القانوني والبيئي للمسؤولية الاجتماعية. وتهدف إلى التعرف على مدى ادراك موظفي المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز لأهمية البعد القانوني والبيئي للمسؤولية الاجتماعية. من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومجتمع الدراسة في هذا البحث يتكون من عمال المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز (وحدة المدينة)، أما عينة الدراسة هي عينة ميسرة وملائمة تتكون من فئة الإطارات البالغ عددها (75) إطار من المجموع الكلي (310) عامل، وقد تم توزيع الاستبانة المعدة لغرض الدراسة على العاملين في المؤسسة عينة الدراسة بواقع (50) استبانة، وتم استرجاعها كاملة (100%)، وبعد تفحص الاستبيانات ودراستها لم يستبعد أي منها نظراً لتحقيق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والوصول إلى هدف الدراسة تم تقسيم البحث إلى جانبين:

الأول: الإطار النظري للدراسة نتعرف من خلاله على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مبادئها ودوافع تبنيها.

الثاني: خصص للإطار التطبيقي للدراسة أين تم الاستعانة بالاستبيان للأخذ بوجهات نظر العاملين حول مدى ادراكهم بأهمية البعد القانوني والبيئي للمسؤولية الاجتماعية بإسقاطه على المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بولاية المدينة.

1. الإطار النظري للدراسة

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

- تعرف المنظمة المقاييس العالمية (ISO) المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أنها: "الأفعال التي تقوم بها المؤسسة لتحمل مسؤولية أثار أنشطتها على المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الأفعال متماشية مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة. وتكون قائمة على السلوك الأخلاقي والامتثال للقانون المطبق والجهات العاملة فيما بين الحكومات" (الهوري صالح والمعايطة رولا، 2015، ص19).

حسب « Holmes » المسؤولية الاجتماعية "ما هي إلا التزام على مؤسسة الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر و تحسين الخدمة ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها" (الصيرفي محمد، 2007، ص15).

حسب « Robbins » المسؤولية الاجتماعية هي "اعتبارات أخلاقية مركزة على الأهداف بشكل التزامات بعيدة الأمد آخذة في الاعتبار مبادرات مؤسسات الأعمال الحقيقية للوفاء بهذه الالتزامات و بما يعزز صورتها في المجتمع. (الغالي والعامري، 2005)

يمكن ذكر أهمية المسؤولية الاجتماعية فيما يلي: (فلاق، 2013)

- زيادة التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع وإيجاد شعور بالانتماء من قبل الأفراد والفئات المختلفة.

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر مستوى من العدالة الاجتماعية.

- تحسين نوعية الحياة في المجتمع.

- تحسين التنمية السياسية انطلاقاً من زيادة مستوى التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والشركات.

2- مبادئ المسؤولية الاجتماعية ودوافع تبنيها

1-2 مبادئ المسؤولية الاجتماعية

حسب منظمة الأمم المتحدة تنطلق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من جملة من المبادئ وهي: (بن مسعود و كنوش، 2012)

_ الالتزام بتنفيذ إصدارات شهادات الجودة المختلفة مثل الايزو (ISO).

_ الالتزام بتنفيذ مدونات قواعد السلوك.

- _ الالتزام باتخاذ قرارات تأخذ بالاعتبار المسؤولية الاجتماعية.
- _ تصميم أنشطة المؤسسات بما يتفق مع الحالة الاقتصادية و الوضع الثقافي للمجتمع.
- _ القيام بالمبادرات الخيرية التطوعية.
- _ تنفيذ الاستراتيجيات التي تحقق الربح للمجتمع و المؤسسة معا.

2-2 دو افع تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تتمثل أهم الدوافع في: (مراد سكاك، 2011)

- تجنب التدخل الحكومي في قرارات المؤسسة حيث أن عدم استجابة الشركة إلى ضغوطات الرأي العام والمجتمع في التعامل مع المشكلات الاجتماعية قد يعرضها إلى عقوبات.
- الرغبة في استمرار المؤسسة وإقناعها بأنها لا يمكن أن تنمو و تتطور في مجتمع مليء بالمشكلات الاجتماعية والبيئية.
- ظهور القوة السياسية والنقابات العالمية وتدخلها في القضايا المتعلقة بأفراد المؤسسة من حيث الرعاية الصحية والاجتماعية اللائقة.
- الرغبة في تحسين صورة المؤسسة لدى جمهور المجتمع.
- تحقيق فكرة انتماء وولاء لدى أفراد الشركة من خلال الاهتمام بمشاكلهم الاجتماعية والمهنية والصحية مما يساعد على رفع روحهم المعنوية مما ينعكس على زيادة إنتاجيتهم.
- تطور الفكر الإداري والأخذ بفكرة التسيير المتكامل من خلال الاهتمام المتوازن لجميع الأطراف المهمة بالمؤسسة.

3- أبعاد المسؤولية الاجتماعية

حسب (carroll) المسؤولية الاجتماعية تضم أربعة عناصر أساسية هي: المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية، المسؤولية الخيرية.

وتعرّف كما يلي (بوسلامي، 2013، ص81)

المسؤولية الاقتصادية: تمثل مستويات أساسية يجب أن تخضع بها مؤسسات الأعمال، إذ أن إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بتكلفة معقولة و نوعيات جيدة، و في إطار هذه المستويات تحقق المؤسسات العوائد و الأرباح الكافية بتعويضات مختلفة بمساهمات أصحاب رأس مال والعاملين وغيرهم.

المسؤولية القانونية: هذه المسؤوليات عادة ما تحددها الحكومات بقوانين وأنظمة وتعليمات يجب أن لا تحرفها المؤسسات وأن تحترمها وفي حالة عكس ذلك فإنها تقع في إشكالية قانونية، وفي إطار هذه المسؤوليات

يمكن الإشارة إلى إتاحة فرص عمل بصورة متكافئة للجميع دون تغير بسبب الجنس أو القومية أو غيرها.

المسؤولية الأخلاقية: يفترض في إدارة المؤسسات الأعمال إن تستوعب الجوانب القيمة والأخلاقية والسلوكية و المعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها و في حقيقة الأمر فان هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعد أمرا ضروريا لزيادة سمعة الشركة في المجتمع و قبولها، فعلى المؤسسة أن تكون ملزمة بعمل ما هو صحيح و عادل و نزيه.

المسؤولية الخيرية: هذه المبادرات الخيرية غير ملزمة للشركة أن تبادر فيها بشكل إنساني و تطوعي من خلال برامج تدريب، لا ترتبط بالعمل بشكل مباشر لعموم المجتمع أو الفئات خاصة به ككبار السن أو الشباب وغيرها، كما لا ترتبط هذه البرامج بزيادة الأرباح أو الحصة السوقية وغيرها.

II. الإطار التطبيقي للدراسة

خصص هذا الإطار للتعرف مدى أهمية وإدراك الموظفين لأهمية المسؤولية الاجتماعية من خلال الأخذ بأرائهم حول هذا الموضوع، وعليه عينة الدراسة تكونت من الموظفين في المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز (وحدة المدينة)، وتمت معالجة البيانات إحصائيا باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS,20)، وتم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي لقياس متغيرات الدراسة وتم إعطاء الأوزان التالية: موافق جدا (5)، موافق (4)، (3)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق (1). والاعتماد على المجالات التالية لتحديد مستوى الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبانة وهي:

[2.59-1] مستوى منخفض ، [3.39-2.60] مستوى متوسط ، [5-3.40] مستوى مرتفع والذي تم احتسابه كالآتي:

طول الفئة= الحد الأعلى - الحد الأدنى / 5

طول الفئة = 5 / 1-5 = 0.8

ولمعرفة الآراء نقدم الجداول الآتية:

1. الجنس:

جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	%
ذكر	34	68 %

32 %	16	أنثى
100 %	50	المجموع

من خلال الجدول تبين لنا أن الذكور يشكلون نسبة (68%) أي ما يعادل (34) موظف، فيما تشكل الإناث نسبة (32%) أي ما يعادل (16) موظفة، وقد يدل هذا على أن معظم العاملين في المؤسسة هم من فئة الذكور.

2. الفئة العمرية:

جدول رقم (2): توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

%	التكرار	العمر
24%	12	30 سنة فأقل
52%	26	من 31 سنة _ 40 سنة
16%	08	من 41 سنة _ 50 سنة
08%	04	من 51 سنة فأكثر
100%	50	المجموع

نتائج الدراسة الميدانية

من الجدول أعلاه يتضح أن نصف مفردات العينة تقريبا تتراوح أعمارهم ما بين (31_40) سنة وذلك بنسبة قدرت بـ (52%)، تليها بعد ذلك فئة (30) سنة بنسبة قدرت بـ (24%)، ثم بعدها العينة التي تتراوح أعمارهم بين (41_50) سنة بنسبة قدرت بـ (16%)، وأخيرا فئة أكثر من (50) سنة بنسبة قدرت بـ (08%). ويفسر هذا التوزيع أن أغلبهم من الشباب، ما يدل على توفر طاقات شبانية هائلة تمكنهم من القيام بواجباتهم المهنية.

3. المؤهل العلمي:

جدول رقم (3): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

%	التكرار	العمر
68%	34	جامعي
28%	14	شهادات (مهندس، تقني سامي)
4%	02	أخرى (حدد)
100%	50	المجموع

نتائج الدراسة الميدانية

من الجدول أعلاه يتضح أن توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي معظمهم حاملي شهادة جامعي إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (34) موظف أي بنسبة قدرت بـ (68%)، ثم بعد ذلك الأفراد من حملة الشهادات (مهندس، تقني سامي) إذ بلغ عدد الأفراد الذين يحملون هذه الشهادة (14) موظف أي بنسبة قدرت بـ (28%)، وأخيراً الأفراد الحاملين شهادات أخرى البالغ عددهم (02) أي بنسبة قدرت بـ (04%). وبذلك يتبين أن معظم مفردات عينة الدراسة من حملة المؤهلات العلمية وغالبيتهم من حملة الشهادة الجامعية، وهذا يشير إلى أن الشركة تستقطب أعداداً كبيرة من الخريجين الجامعيين.

4. عدد سنوات العمل:

جدول رقم (4): توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات العمل

العمر	التكرار	%
5 سنوات فأقل	13	26%
من 6 سنوات_10 سنوات	22	44%
أكثر من 10 سنوات	15	30%
المجموع	50	100%

نتائج الدراسة الميدانية

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة أفراد العينة التي لديهم عدد سنوات العمل ما بين (6_10) سنوات قدرت نسبتهم (44%)، أما نسبة (30%) من مفردات العينة لديهم سنوات عمل أكثر من (10) سنوات، في حين نسبة (26%) من مفردات العينة التي لديها عدد سنوات عمل لا يتجاوز (5) سنوات. ويفسر هذا التوزيع للعينة أن فئة الإطارات العاملين في المؤسسة يتمتعون بأقدمية كافية للقيام بالأعمال الموكلة إليهم بما يضمن استقرار عمل هذه المؤسسة.

5- المتوسط المرجح العام للبعد القانوني والبيئي للمسؤولية الاجتماعية

جدول رقم (5): الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية للبعد القانوني والبيئي للمسؤولية الاجتماعية

أبعاد المسؤولية الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	ترتيب الأبعاد حسب المتوسط المرجح لكل بعد
البعد القانوني	3.85	0.77	0.51	01
البعد البيئي	3.65	0.73	0.52	02

نتائج الدراسة الميدانية

يتضح من الجدول أن البعد القانوني حصل على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرجح بلغ (3.85) وهو أكبر من المتوسط الحسابي للمقياس المستخدم (3) وأهمية نسبية بلغت (0.77) وانحراف معياري بلغ (0.51)، يلي بعد ذلك البعد البيئي حصل على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي مرجح (3.65) وهو أكبر من المتوسط الحسابي للمقياس المستخدم (3) وأهمية نسبية بلغت (0.73) وانحراف معياري (0.52).

6- البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية:

جدول رقم (6): الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرات	مستوى الموافقة
01	الالتزام بالتشريعات والقوانين المتعلقة بالعمل والضمان الاجتماعي.	4.06	0.81	0.95	02	مرتفع
02	الاعتراف بالعمل النقابي وجمعيات حماية المستهلك والتفاعل معها	3.56	0.71	0.99	04	مرتفع
03	الحماية من الأخطار والحوادث المهنية والأمراض.	3.62	0.72	1.08	03	مرتفع

مرتفع	01	0.93	0.83	4.16	تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم وعدم التهرب منها.	04
مرتفع		0.51	0.77	3.85	المتوسط المرجح العام	

يتضح من الجدول أعلاه إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية، حيث حصلت العبارة "تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم وعدم التهرب منها" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.16) بأهمية نسبية بلغت (0.93) وانحراف معياري بلغ (0.93)، بينما العبارة "الالتزام بالتشريعات والقوانين المتعلقة بالعمل والضمان الاجتماعي" حصلت على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.06) بأهمية نسبية بلغت (0.81) وانحراف معياري بلغ (0.95)، تليها العبارة "الحماية من الأخطار والحوادث المهنية والأمراض" بمتوسط حسابي بلغ (3.62) بأهمية نسبية بلغت (0.72) وانحراف معياري بلغ (1.08)، وأخيرا العبارة "الاعتراف بالعمل النقابي وجمعيات حماية المستهلك والتفاعل معها" بمتوسط حسابي بلغ (3.56) بأهمية نسبية بلغت (0.71) وانحراف معياري بلغ (0.99).

7- البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية:

جدول رقم (7): الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرات	مستوى الموافقة
05	الالتزام التام بالتشريعات البيئية.	3.88	0.77	1.10	01	مرتفع
06	تعد حماية البيئة من أهم مرتكزات قيم الإدارة وثقافة الشركة بشكل عام.	3.54	0.70	0.93	04	مرتفع
07	تساهم الشركة مع الجهات ذات العلاقة في المحافظة على نظافة البيئة.	3.68	0.73	0.89	03	مرتفع
08	لدى الشركة خطة للطوارئ في حال حدوث كوارث طبيعية.	3.72	0.74	1.12	02	مرتفع

مرتفع	05	1.09	0.68	3.44	تفاعل الشركة ايجابيا مع حملات حماية البيئة والطبيعة.	09
مرتفع		0.52	0.73	3.65	المتوسط المرجح العام	

نتائج الدراسة الميدانية

يتضح من الجدول أعلاه إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، حيث حصلت العبارة "الالتزام التام بالتشريعات البيئية" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.88) بأهمية نسبية بلغت (0.77) وانحراف معياري بلغ (1.10)، أما العبارة "لدى الشركة خطة للطوارئ في حال حدوث كوارث طبيعية" حصلت على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.72) وانحراف معياري بلغ (1.12)، بعد ذلك العبارة "تساهم الشركة مع الجهات ذات العلاقة في المحافظة على نظافة البيئة" بمتوسط حسابي بلغ (3.68) وانحراف معياري بلغ (0.89)، بعدها العبارة "تعد حماية البيئة من أهم مرتكزات قيم الإدارة وثقافة الشركة بشكل عام" بمتوسط حسابي بلغ (3.54) بأهمية نسبية بلغت (0.70) وانحراف معياري بلغ (0.93)، وأخيرا العبارة "تفاعل الشركة ايجابيا مع حملات حماية البيئة والطبيعة" بمتوسط حسابي بلغ (3.44) بأهمية نسبية بلغت (0.68) وانحراف معياري بلغ (1.09).

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها للتعرف على مدى ادراك أهمية البعد البيئي والقانوني للمسؤولية الاجتماعية من طرف الموظفين في المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء تبين لنا ثبات صحة الفرضية يدرك موظفي المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز لأهمية البعد القانوني والبيئي للمسؤولية الاجتماعية وظهر ذلك من خلال الاجابات على الأسئلة بحيث بلغ الانحراف المعياري (3.65) بالنسبة للبعد البيئي و (3.85) بالنسبة للبعد القانوني الذي بين وجود انسجام واضح وقلة التشتت بين إجابات أفراد العينة، وكذلك بالنظر إلى المتوسط الحسابي المرجح العام كان جيد علما أن النهاية العظمى هي (5)، ومن هنا نستخلص أن مفردات عينة الدراسة مدركون لأهمية البعد القانوني والبيئي للمسؤولية الاجتماعية.

بالنظر إلى المتوسطات الحسابية المتعلقة بالبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية نلاحظ أنها كلها تفوق المتوسط الحسابي للمقياس المستخدم (3) وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على العبارات الموضوعية، ويمكن أن يرجع هذا إلى أن المؤسسة تعمل جاهدة على احترام القوانين المفروضة سواء المتعلقة بالعمل أو ما عليها من ضرائب

وغيرها، كما يمكن أن يكون هذا راجع إلى وعيها وإدراكها بالجانب القانوني، أما بالنسبة للانحراف المعياري فهو يدل على تقارب إجابات أفراد العينة وليس هناك تشتت كبير في الإجابات حول المتوسط الحسابي لها، وقد يعود سبب ذلك إلى رضا الموظفين بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالعمل والضمان الاجتماعي والمتعلقة بالحماية من الأخطار والحوادث المهنية.

أما بالنظر إلى المتوسطات الحسابية المتعلقة بالبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية نلاحظ أنها كلها تفوق المتوسط الحسابي للمقياس المستخدم (3) وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه العبارات، ويبين هذا أن المؤسسة تهتم بالجانب البيئي من حيث حملات توعية والمشاركة مع الشركات ذات العلاقة في المحافظة على المحيط، كما يشير إلى اهتمام الشركة بتميز خدماتها المقدمة ويظهر هذا من خلال امتلاكها خطط للطوارئ في حال حدوث كوارث طبيعية، أما بالنسبة للانحراف المعياري لكل عبارة فهو مرتفع نوعا ما ويدل على عدم تقارب إجابات أفراد العينة.

ومن خلال النتائج نوصي بما يلي:

- العمل على زيادة الادراك بضرورة تبني المسؤولية الاجتماعية بجميع أبعادها.
- تنظيم المزيد من الملتقيات والندوات وخاصة البرامج التلفزيونية لزيادة التوعية بأهمية تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية.
- العمل بدراسة مماثلة تتناول الأبعاد غي الأبعاد المدروسة في مؤسسات مغايرة.

المراجع:

- بن مسعود نصر الدين و كنوش محمد (2012)، واقع أهمية وقيمة المسؤولية في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة)، ملتقى دولي ثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار-الجزائر، يومي 14 و 15 فيفري 2012، ص 04.
- بوسلامي عمر(2013)، دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة)، رسالة ماجستير، سطيف-الجزائر، 2013/2012، ص 81.
- الحوري صالح والمعايطة رولا (2013)، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 17. ص 49.

- الصيرفي محمد(2007)، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، مصر، 2007، ص15.
- الغالبي طاهر محسن منصور والعامري صالح مهدي محسن (2005)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2005،
- فلاق محمد (2013)، المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي سونطراك الجزائرية وأراوكو السعودية، مجلة الباحث، جامعة الشلف-الجزائر، العدد12/2013، ص31.
- مراد سكاك (2011)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (دراسة ميدانية) ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف-الجزائر، العدد 11/2011، ص ص 202-203